في النقد الأدبي أيضاً

# إلى أخي طه حسين

للأستاذ أحمد أمين

عرضت في مقالي السابق لضعف النقد الأدبي في مصر، وخاصة في السنوات الأخيرة، وذكرت أن رقي النقد لم يساير رقي الأدب، فقد كان الانتاج الأدبي قليلاً، وكان النقد يؤدي مهمته في هذا القليل ويعرّف جمهور القراء به، ويبين مزاياه وعيوبه، وتختلف أنظار النقاد فيه، ويعرضون له من وجوهه المختلفة، وفي كل ذلك فائدة للأدب وتبصرة للقراء؛ ثم كثر الانتاج وارتقى، وقلّ النقد وضعف، واكتفى جمهور النقاد بنقد الكتاب من فهرسه ومقدمته. واليوم أزيد هذا الرأي شرحا وبياناً، وحجة وبرهاناً

في كل عام يخرج هيكل وطه والعقاد والزيات والمازني وزكي مبارك وغيرهم كتباً عدة، ويخرج الشعراء قصائد كثيرة، ويخرج مؤلفو الروايات روايات تعد بالعشرات، ولكن قلّب الصحف والمجلات لترى نقدها نقدا صحيحاً فقلّ أن تعثر عليه. هذا أقرب كتاب الينا وهو كتاب «محمد» لتوفيق الحكيم. هو من غير شك عمل جديد في بابه من حيث وضعه للسيرة النبوية في قصة؛ ولكن أين النقد الذي قوبل به الكتاب؟ وأين ما كان من البحث حول قيمة ما فيه من فن، وهل هذا العمل في فائدة التاريخ والأدب أم لا؟ وهل من الخير أن نشجعه أم لا؟ ثم هل هو صوّر محمدا (ص) صورة صحيحة أم لا؟ نعم إنه اعتمد في كل ما نقله على عبارات السيرة، ولكنه اختار أجزاء وحذف أجزاء، وألف بين هذه الأجزاء، وهذا التأليفُ بين أجزاء معينة وتركُ غيرها يجعل الصورة ذات ألوان خاصة يسأل عنها المؤلف كما يسأل عن كتاب كتبه بنفسه وعبر عنه بعبارته

لم نجد شيئاً كثيرا من ذلك؛ ومرّ الكتاب بسلام. وأظن أنه لو ظهر من نحو عشر سنين لكان له شأن آخر، ولنال من النقد ما يستحقه. وليس يعنينا أن المؤلف يغضب من النقد أو لا يغضب، فالنقد ليس من حق المؤلف وحده، وانما هو حق الناس جميعاً وحق الأدب والتاريخ

وهل أتاك نبأ ما كان منذ شهرين، إذ نشر شاب في الاسكندرية رسالة في «الحديث»، تعرض فيها للرواية والرواة، ونقد بعض المحدّثين، وطعن في بعض الأسانيد، فاجتمع مجلس الوزراء وقرر مصادرة الرسالة؟ مع أن المعتزلة منذ ألف سنة قد أنكروا أكثر الأحاديث إلا ما أجمع الرواة على صحته، ولم يكفرهم من أجل هذا أحد، ولم يصادر كتبهم من أجل هذا أحد. ومنذ أكثر من ألف سنة حكى الشافعي في كتابه «الأم» حكاية قوم من المسلمين أنكروا حجية الأحاديث بتاتاً، ولم يشنع عليهم أحد، ولم يقل بكفرهم أحد، وجادلهم المجادلون في هدوء وثبات كما يجادل المؤمن المؤمن. ومنذ عشرين سنة على ما أذكر، كان ينشر المرحوم الدكتور صدقي في «مجلة المنار» مقالات ضافية متتابعة يدعو فيها إلى الرجوع إلى القرآن وحده، وينقد الرجوع الى الحديث، وورد عليه جماعة من العلماء، وطال الأخذ والرد والدفاع والهجوم، ولم يجتمع إذ ذاك مجلس الوزراء ويقرر مصادرة المنار كما اجتمع وقرر في هذه الأيام. ألا يدل هذا وأمثاله على أننا أصبحنا أضيق صدراً وأقل حرية؟ ومن الغريب أن أحداً لم يحرك لهذا ساكناً ولم يفه ببنت شفة! ولو وقع هذا الحادث من عشر سنين لقام له الكتاب الأحرار وقعدوا، ودافعوا ونقدوا

وهذه لجنة التأليف تصدر كل حين كتابا بل كتبا، وتهديها الى الأدباء والصحف والمجلات، ثم تنتظر من يقوّمها وينقدها ويبين مزاياها وعيوبها، ويشرح للجنة رأيه في مسلكها وفيما تخرجه من الكتب، ويرشدها إلى وجهة قد تكون خيرا من وجهتها، فلا تجد إلا القليل النادر والنتف القصيرة التي لا تجزئ

---

لو صام المسلمون جميعاً يوماً واحداً لفلسطين لقال اليهود اليوم ما قاله آباؤهم من قبل: إن فيها قوماً جبّارين . . . .

أيها المسلمون! هذا موطن يريد فيه معنى المال المبذول فيكون شيئاً سماوياً

كل قرش يبذله المسلم لفلسطين يتكلم يوم الحساب يقول: يا رب أنا إيمان فلان!

وسبب هذا أننا لا ننظر الى النقـد النظر الذى يستحقه من الاجلال والاكبار ؛ فمنا من ينظر الى النقد على أنه اعـلان عن الكتاب ؛ ومنا من ينظر اليـه على أنه مجاملة لصديق أو تحية لصاحب أو استغلال لموقف ؛ وقليل جدا من ينظر اليه على أنه ميزان دقيق كميزان الذهب يوزن به النتاج الأدبى وزنا محكما فلا يفوته شيء . وقد أجاد العرب كل الاجادة فى تسمية هذا المنحى الأدبى « نقدا » أخذا من نقد الصيرفى الدراهم والدنانير ليعرف جيدها من زائفها

وقد أدى هذا النظر الى أن الصحف والمجلات وكثيرا من الكتّاب عَدّوا هـذا العمل عملا ثانويا يضاف الى أعمالهم الأساسية ، فهم معذورون إن أثقلوا بالاعمال وكان نقد الكتب أحدها فلم يولوها العناية اللائقة بها ، ولم يمنحوها ما يجب لها من وقت ودرس وتمحيص . وقد أدركت هذا الواجب الجرائد والمجلات الأجنبية التى تحترم نفسها فاختارت كُتّابا من خيرة الكتاب لا عمل لهم فيها إلا النقد ، ويقرأون الكتب والقصائد والقصص ونحوها ويدرسونها درساً عميقاً ، ثم يظهرون القراء على نتيجة جهدهم ومدى درسهم وقصارى بحثهم

وشيء آخر كان له دخل كبير فى رقى النقد الأوربى وضعف النقد العربى ، وأعنى به « التخصص » ؛ وهذا ظاهر فى المجلات الأوربية وكُتّابها . فأما المجلات فتخصصت ، فمجلة للجغرافيا خاصة ، ومجلة للاجتماع ، ومجلة للأخلاق ، ومجلة للقصص ، ومجلة للسياسة ، ومجلة للثقافة العامة . فاذا ألف كتاب فى الجغرافيا أو الاجتماع أو الأخلاق فالمجلة الخاصة بذلك تنقده ؛ وإذا هى نقدته نقدته عن خبرة تامة بالموضوع وتخصص فيه . وبهذا يفخر المؤلف بأن مجلة كذا مدحت كتابه وأثنت عليه ، لأن المدح صدر من واسع الاطلاع عميق البحث يحترم نفسه وقراءه . وأما الكتّاب فيشعرون هـذا الشعور نفسه ، فلا يتعرض ناقد لكتاب ليس من موضوعه الخاص وإن كان مثقفاً فيه ثقافة عامة . فاذا عرض على أديب كتاب فى علم النفس احترم نفسه وقراءه فلم يكتب فيه ، وعد ذلك كأديب ينقد رياضيا ، أو شاعر ينقد فلكيا ، وأنه مهزلة لا يصح أن يقع فيها ، وأن الشأن فى المعارف كالشأن فى الطب ، فكما لا يصح أن يداوى طبيب عيون مرضاً باطنياً ولا طبيب الأذن مرض اللثة ، فكذلك لا ينقد أديب تاريخاً ولا قصصى جغرافيا ؛ إلا إذا تعرض للكتاب من ناحية الأسلوب . بل هم سائرون إلى أكثر من ذلك فيريدون أن يتخصص الأدباء فى فروع الأدب نفسه فلا ينقد قصصى كاتب رسائل ، ولا ناقد الرسائل والمقالات قصصاً

إن شئت فانتقل بمدمى الى الحال عندنا . هل يتعفف أكثر النقاد عن أن ينقدوا ما ليس من اختصاصهم ؟ فالكاتب الأدبى عندنا يرى أنه يستطيع أن ينقد فى يوم واحد كتاباً عن تاريخ نابليون ، وكتاباً عن جزيرة العرب ، وديوان شعر . وهو يرى أنه يستطيع أن ينقد كل شيء فلا يأتى بشيء . ومن أجل هذا قدر الناس أكثر النقد العربى بما يستحقه فقط . فمدحُ المجلة والصحيفة للكتاب لا يدل على شيء وراء هذه العبارة ، ولا يدل على أن للكتاب قيمة ذاتية . ولا يستطيع مؤلف عربى أن يتقدم الى هيئة محترمة يحوثه ليقول إن مجلة كذا العربية قرظتها وقالت فيها كذا ، كما يفعل من يتقدم بمؤلف كتب بلغة أوروبية فيستدل على قيمة عمله بأن مجلة كذا نشرته ، ومجلة كذا قرظته

ثم الناقد الحق قاض عادل . والقاضى العادل لا يقضى حتى يدرس قضيته من جميع نواحيها فلا تفوته جزئية منها ؛ وهو عالم بالقانون وبالمواد التى تتصل بقضيتـه محيط بها ؛ وهو ماهر فى تطبيق المواد على قضيته بحكم تطبيقها ، وكذلك الناقد . والقاضى الذى لا يرجع الى قانون إلا قانون العدالة المطلقة مخطئ ؛ والقاضى الذى يحكم ذوقه وحده مخطئ ؛ والقاضى الذى يدخل الشخصيات فى قضيته مخطئ ؛ وكذلك الناقد . وكل ما هناك من فرق أن القاضى يحكم وفق قانون موضوع ، والناقـد الأدبى يحكم وفق قانون لم توضع كل أحكامه ولم تعرف كل مصادره ؛ وذلك راجع الى الفرق بين طبيعة القوانين العلمية والوضعية وقوانين الذوق ؛ ولكن على كل حال لا يصح للأديب أن يصدر حكمه بناء على أنه يستحسن أو يستهجن فقط ، وإلا كان فى استطاعة كل من أمسك القلم أن ينقد . إن كل فرع من فروع الأدب من قصة وشعر ونثر فنى له قوانين تبين رقيه وانحطاطه ؛ وكل عنصر من عناصر الأدب من خيال وعاطفة ونحوهما له مقاييس تقاس بها درجة قوته وضعفه ؛ وكل ما فى الأمر أن بعض هذه القوانين عرفت واستكشفت ، وبعضها غامض فى دور الاستكشاف . ويجب على الناقد أن يرجع إلى هذه الأسس فى صدور أحكامه كما يرجع

القاضي إلى قانونه ؛ وهذا يسلمنا إلى القول بأن الناقد الحق يجب أن يكون مثقفاً ثقافة واسعة عميقة ، وأن يبنى حكمه على علل معقولة كما يبنى القاضي حكمه على « حيثيات » واضحة ، ولسنا ننكر أن الأديب يعتمد في حكمه على ذوقه وشعوره بالجمال والقبح ، ولكن لا يعد هذا الذوق راقياً إلا إذا أسس على علم واسع ومعرفة بقوانين الأدب

وهذا ضرب لا يزال ينقصنا منه الشيء الكثير ؛ فأكثر أحكامنا على النتاج الأدبي أحكام مجردة لا تعالل بعلل مقنعة ، ولا يرجع فيها إلى قوانين ثابتة ، وبذلك تفقد قيمتها ويقل احترامها

* * *

لقد قال قائلون إنك تعيب النقد العربي ولا تنقد ، وتعيب قلة الجرأة ولا تجرؤ ، وتدعى قلة النقد ولا تبني في بنائه الذي تنشده حجراً

قد يكون هذا صحيحاً ؛ ولكن هل من العيب أن يشرح المريض مرضاً عاماً أصيب به هو وغيره ؟ وهل من الشر أن يرفع صوته بالشكوى من كان هو وغيره سبب الشكوى ؟ وهل يحجر على الانسان أن يقول إن هذا ليس بجميل إلا إذا كان جميلاً ، وليس بعادل إلا إذا كان عدلاً ، وليس أبيض ولا أسود إلا إذا كان هو أبيض أو أسود ؟ إن مطالبة الانسان ألا ينقد إلا إذا كمل ، وألا يعيب إلا إذا خلا من العيب يحقن في نفوس الناس آراءهم وقد تكون صالحة ، ويسلبهم الحرية وقد يكون في حريتهم العلاج . على أن المريض قد يكون أصدق في وصف المرض من الصحيح ، والجاني قد يصور الجناية بأحسن مما يصورها البريء

أما بعد ، فقد شرحت وجهة نظري في بعض وجوه العيب في النقد العربي من ناحيتها العامة .. فان أراد أخي طه أن يحورها من عمومها إلى شخصياتها ، وينقل المسألة من النقد الأدبي إلى النقد السياسي ، ويجعل الأمر يدور حول أنا وأنت ونقدتُ ولم تنقد ، وكتبتُ ولم تكتب ، وبئستُ ونعمتَ ، وشقيتُ وسعدتَ ، لم أجاره في ذلك ، ووقفت حيث أنا إلا أن يعود إلى أساس النظرية ، ويقرع حجة بحجة ، وبرهاناً ببرهان ؛ فأني إذن أساجله القول في ذلك حتى ينجلي الحق ويظهر الصواب . والسلام عليك من أخ يضمر لك من الحب والوفاء ما تضمر له .

أحمد أمين

# شخصيـــة غامضة
## في التاريخ الأندلسي
### للأستاذ محمد عبد الله عنان

شخصية غامضة وحادث غامض في التاريخ الأندلسي ، في عصر الفتح ، تقدم عنهما الرواية النصرانية كثيراً من التفاصيل الغامضة المتناقضة ، وتمر عليهما الرواية الاسلامية بالصمت ، وما زال البحث الحديث مترددا في شأنهما

أما هذه الشخصية الغامضة فهي شخصية ذلك الزعيم المسلم أو النصراني طبقاً لبعض الروايات ، الذي تسميه الرواية الفرنجية « منوزا » أو « موزة » ، والذي كان يتولى حكم بعض الأقاليم الشمالية في عهد عبد الرحمن الداخل أمير الأندلس ؛ وأما الحادث أو الحوادث الغامضة التي ترتبط باسم هذا الزعيم ، فهي محالفته للدوق أودو أمير اكوتين الفرنجي ، وزواجه من ابنته الأميرة لامبجيا التي اشتهرت برائع حسنها ، ومشاريعه الغامضة التي نظمها مع الدوق ، والتي انتهت بخروجه على حكومة الأندلس ، ثم هزيمته ومقتله ، وأسر زوجه الحسناء لامبجيا

وسنحاول في هذا البحث أن نعرف من هو « منوزا » صاحب هذه الشخصية الغامضة . ولقد كنت أعتقد ، كما يعتقد كثير من الباحثين في التاريخ الأندلسي أن « منوزا » أو موزة انما هو تحريف لاسم « ابن أبي نسعة » العربي ، وهو عثمان ابن أبي نسعة الخثعمي الذي تولى إمارة الأندلس في سنة ١١٠ هـ ( ٧٢٨ م ) ؛ وقد سرت على هذا الرأي فعلاً فيما كتبته عن تاريخ هذه الفترة في الفصل الذي خصصته لوقعة بلاط الشهداء في كتابي « مواقف حاسمة في تاريخ الاسلام [1] » ؛ ولكني اليوم أصبحت أشك في صحة هذا الرأي ، وفي أن منوزا وابن أبي نسعة هما مسميان لشخص واحد

وتتفق الروايات النصرانية — ومنها الروايات المعاصرة — على هيكل الحوادث التي ترتبط باسم منوزا من تاريخ أسبانيا

(١) مواقف حاسمة ص ٧ ؛